

Distr.: General
10 May 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١١**

مو جز

لا يزال الاقتصاد العالمي مستمرا في تحقيق الانتعاش، حيث شهد نموا قويا في الناتج في البلدان النامية، وأداءً اقتصاديا أضعف في البلدان المتقدمة. وتسبب الارتفاع في أسعار الأغذية والطاقة في ضغوط دفعت بمعدلات التضخم إلى أعلى، وشكلت أساس تشديد السياسات النقدية، وخاصة في كثير من البلدان النامية. ورغم أن اتجاهات العمالة آخذة في التحسن، فلا تزال هناك تحديات كبرى مثل ارتفاع معدلات البطالة في الأجل الطويل، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في عدد من الاقتصادات. واتسع نطاق التجارة العالمية في السلع والخدمات بقدر فاق المتوقع في السنة الماضية، مسجلا وثبة قوية بعد الانكماش الحاد الذي شهده عام ٢٠٠٩، وخاصة في الاقتصادات الآسيوية ذات الحصص الضخمة في تجارة السلع المصنعة، مما أدى إلى الانتعاش.

* E/2011/100

** تتضمن هذه الوثيقة تحديثا لمنشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.11.II.C.2)، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.



وفي الوقت نفسه، واصلت التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخاصة إلى الاقتصادات الصاعدة التعافي من انخفاضها الجلي خلال الأزمة المالية العالمية، وهو اتجاه يتوقع أن يستمر نظرا لأن من شأن الارتفاع في نمو الناتج ومعدلات العائد أن يجتذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصادات الصاعدة. وتواجه الآفاق الأساسية لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ عددا من التهديدات، منها المشاكل المتعلقة باستدامة المالية العامة في الاقتصادات النامية، وبقايا جوانب الضعف التي يعاني منها القطاع المالي الخاص، واستمرار ارتفاع وتقلب أسعار السلع الأساسية، والانهيار المحتمل لدولار الولايات المتحدة. وفي مجال صنع السياسات، لا تزال هناك تحديات عديدة من قبيل كيفية تحديد التوقيت الذي يمكن فيه تقليل الدعم المالي، وإعادة تصميم السياسات المالية لتعزيز فرص العمل والتنمية المستدامة، وزيادة التفاعل بين السياسات النقدية والمالية، وتوفير تمويل كاف للبلدان النامية، وزيادة فعالية تنسيق السياسات الدولية.

اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

انتعاش لا يزال هشاً

١ - يواصل الاقتصاد العالمي التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كانت خطى هذا الانتعاش لا تزال متفاوتة فيما بين البلدان. فقد تحقق نمو قوي في الناتج بين البلدان النامية وضعيف في كثير من الاقتصادات المتقدمة. وبينما لا تزال موروثة الأزمة المالية العالمية تلقي بثقلها على النمو العالمي، فقد برزت تحديات جديدة. وتشير التوقعات الأساسية إلى أن الناتج العالمي الإجمالي من المتوقع أن ينمو بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١١ وبنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر الجدول ١)؛ وهو تعديل طفيف فقط إلى أعلى عن التوقعات التي وردت في الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١١ في بداية السنة.

٢ - وبالوتيرة الحالية لنمو الناتج، سيستغرق الأمر أربع أو خمس سنوات أخرى قبل أن تعود العمالة إلى مستويات ما قبل الأزمة في البلدان المتقدمة. ورغم إحراز قدر من التقدم في إعادة بناء ميزانيات القطاع المالي، فيبدو أن القطاعات المصرفية لا تزال معرضة لمخاطر متعددة ناتجة عن ضعف أسواق المساكن، وضغوط الديون السيادية، واستمرار الضعف الاقتصادي بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، تتجه السياسات المالية إلى الكشف كرد فعل لتزايد الشواغل المتعلقة باستدامة مستويات الدين العام، مع ضعف احتمالات النمو في الأجل القصير.

٣ - وعلى العكس، أسهمت البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بقدر كبير في توسع الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة. ولا تزال الاقتصادات الصاعدة الكبيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولا سيما الصين والهند والبرازيل، تقود الانتعاش القوي. ومع ذلك، فقد قلت توقعات النمو في هذه الاقتصادات أيضاً نظراً لعدد من المخاوف الضاغطة بشكل متزايد. وتشمل هذه المخاوف الارتفاع المستمر للتضخم، والفقاعات التضخمية في أسعار الأصول المحلية، وهي أمور تغذيها التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى الداخل وما يتصل بها من ضغوط لرفع أسعار صرف عملات هذه البلدان. وترد كثير من البلدان على ذلك بتشديد كبير للسياسات النقدية وتقليل التوسع المالي.

الجدول ١

نمو الناتج العالمي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، النسبة المئوية للتغير السنوي

تغير التوقعات عن توقعات
كانون الثاني/يناير ٢٠١١

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢ (ب)	٢٠١١ (ب)	٢٠١٠ (ب)	٢٠٠٩	٢٠٠٥-٢٠٠٨ (ب)
٠,١	٠,٢	٣,٦	٣,٣	٣,٩	٢,١-	٣,٣
٠,١	٠,١	٢,٤	٢,٠	٢,٥	٣,٧-	٢,٠
٠,٠	٠,٤	٢,٨	٢,٦	٢,٩	٢,٦-	١,٩
١,٤	٠,٤-	٢,٨	٠,٧	٤,٠	٦,٣-	١,٣
٠,١-	٠,١	١,٩	١,٧	١,٨	٤,٢-	٢,٢
٠,٢-	٠,٢	١,٧	١,٧	١,٧	٤,٣-	٢,٠
٠,٣-	٠,١-	٤,٠	٣,١	٢,٢	٣,٦-	٥,٣
٠,١-	٠,٣	١,٦	١,٦	١,٧	٤,١-	٢,٠
٠,٢-	٠,١-	٢,٠	٢,٠	١,٥	١,٨-	٢,٦
٠,٣-	٠,٢-	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٠,٨-	٢,٥
٠,٤	٠,٤	٤,٦	٤,٤	٤,٣	٦,٧-	٧,٠
٠,٣-	٠,٣-	٣,١	٢,٢	٠,٥	٣,٧-	٥,١
٠,٥	٠,٥	٤,٨	٤,٦	٤,٦	٧,٠-	٧,٢
٠,٧	٠,٧	٤,٦	٤,٤	٤,٢	٧,٩-	٦,٩
٠,١	٠,٢	٦,٢	٦,٢	٧,٤	٢,٤	٦,٩
٠,٣	١,٤-	٥,٤	٣,٦	٤,٤	١,٨	٥,٦
-٠,٧	-٤,٣	٥,٠	٠,٧	٤,١	١,٥	٥,١
٠,٧	٠,١	٥,٥	٥,١	٤,٦	٢,٠	٥,٩
٠,٥	٠,٨-	٦,٣	٥,٧	٧,٦	٦,٩	٦,٠
١,٦	٠,٥	٤,٨	٣,٧	٢,٨	١,٨-	٥,٠
٠,١	٠,١	٥,٧	٥,٩	٤,٧	٣,٠	٦,٦
٠,١-	٠,١	٧,٢	٧,٢	٨,٧	٥,١	٨,٢
٠,٢-	٠,١	٧,٢	٧,٣	٩,١	٥,٠	٨,٤
٠,١-	٠,٢	٨,٩	٩,١	١٠,٣	٩,١	١١,٣
٠,٢-	٠,١-	٧,٠	٦,٩	٧,١	٥,٧	٧,٥
٠,٢-	٠,١-	٨,٢	٨,١	٨,٦	٧,٠	٨,٥
٠,٢-	١,١	٤,٢	٥,٨	٥,٨	٠,٦-	٥,٩

تغير التوقعات عن توقعات
كانون الثاني/يناير ٢٠١١

٢٠١٢	٢٠١١	(٢٠١٢)	(٢٠١١)	(٢٠١١)	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٠,٦	٠,٤	٤,٩	٤,٥	٥,٩	٢, -٢	٤,٩	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠,٤	٠,٥	٥,٢	٥,٠	٦,٤	٠,٤ -	٥,٦	أمريكا الجنوبية
٠,١	٠,٦	٥,٣	٥,١	٧,٥	٠,٦ -	٤,٦	البرازيل
٠,٨	٠,٤	٤,٣	٣,٨	٥,٣	٥,٩ -	٣,٥	المكسيك وأمريكا الوسطى
٠,٨	٠,٣	٤,٣	٣,٧	٥,٥	٦,٥ -	٣,٣	المكسيك
١,٣	٠,٩	٤,٧	٤,٠	٣,٧	٠,٩	٧,١	منطقة البحر الكاريبي
٠,١	٠,١	٥,٨	٥,٦	٤,٧	٤,١	٧,٧	أقل البلدان نمواً
							بنود المذكرة:
٠,٣	٠,٥	٦,٨	٧,١	١١,٩	١١,١ -	٧,١	التجارة العالمية ^(د)
٠,٠	٠,١	٤,٤	٤,١	٤,٨	٠,٨ -	٤,٤	نمو الناتج العالمي مع عوامل الترجيح المستندة إلى تكافؤ القوة الشرائية

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

(أ) متوسط النسبة المئوية للتغير.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) تنبؤات تستند جزئياً إلى مشروع لينك.

(د) تشمل السلع والخدمات.

ارتفاع أسعار النفط والغذاء

٤ - ظهرت أيضاً رياح معاكسة جديدة في عام ٢٠١١. فقد تسبب الزلزال والتسونامي والأزمة النووية في اليابان في هزة أيضاً للأسواق المالية العالمية، وتسببت كل هذه العوامل في تعطيلات في سلاسل التوريد العالمية الهامة. ورغم قصر أمد هذه الآثار على الاقتصاد العالمي، فلا تزال تسود حالة من عدم التيقن، وخاصة تلك المرتبطة بالتسرب الإشعاعي في المحطة النووية اليابانية لتوليد الطاقة.

٥ - وعلاوة على ذلك، ارتفعت أسعار السلع الأساسية الأولية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١١، بقوة فاقت بكثير ما كان متوقعا في الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١١. ونتج الارتفاع جزئياً عن الاضطرابات السياسية في غرب آسيا وشمال أفريقيا، التي أدت إلى جملة أمور منها توقف ضخ النفط في الجماهيرية العربية الليبية. ورغم أن من الصعب التنبؤ باتجاه أسعار النفط في الأجل القصير بسبب عدم التيقن الذي يحيط

بالعوامل السياسية وتأثير المتغيرات المالية، فإن ظروف الطلب والعرض لا تستدعي استمرار الاتجاه التصاعدي. وحتى مع نمو الطلب العالمي على النفط بوتيرة أسرع من العرض، فلا تزال المخزونات والطاقة الإنتاجية الفائضة تفوق متوسط السنوات الخمس الماضية. وتنبأ التوقعات الأساسية، على افتراض عدم حدوث اضطرابات رئيسية في الإنتاج، بوصول أسعار النفط في المتوسط إلى ٩٩ دولارا للبرميل في عام ٢٠١١ وإلى ٩٠ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٢.

٦ - وارتفعت أيضا أسعار الأغذية في أوائل عام ٢٠١١. ومع ذلك فإن أسعار الحبوب الرئيسية، مثل الأرز والقمح، لا تزال أدنى بكثير من مستويات الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٨. ورغم أن الطلب العالمي على الأغذية ظل قويا، وخصوصا في البلدان النامية، فقد تزايد أيضا الطلب على مواد الوقود الحيوي مع ارتفاع أسعار النفط. وتناقص النمو في إمدادات الأغذية، التي تأثرت بعدد من الهزات المتصلة بالطقس، منها الجفاف وحرائق الغابات وظاهرة النينيا القوية التي أثرت على أنماط الطقس. وعزز ضعف دولار الولايات المتحدة الاتجاه التصاعدي في أسعار السوق العالمية. وتشير التوقعات في الأجل القصير مع ذلك إلى أن تحسن المحاصيل من المتوقع أن يقلل أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام ٢٠١١.

تسارع معدل التضخم الكلي

٧ - دفع ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية على نطاق العالم معدلات التضخم إلى أعلى. ولكن في معظم الاقتصادات ظل معدل التضخم الأساسي، الذي يستبعد أسعار الأغذية والطاقة، منخفضا وإن كان قد أخذ في الزحف إلى أعلى إلى حد ما. وكان هذا هو السبب في إحجام السلطات النقدية في معظم البلدان المتقدمة عن تشديد السياسات النقدية، إلا أن الكثير من البلدان النامية قد رفعت أسعار الفائدة في محاولة لتهديء الضغوط التضخمية. وأدى ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة إلى تآكل الدخول الحقيقية لكثير من فقراء العالم. فعلى سبيل المثال، في آسيا موطن ثلثي فقراء العالم، ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة ١٠ في المائة، الأمر الذي يمكن أن يدفع ٦٤ مليون نسمة إلى ما دون عتبة الفقر المحددة. بما قدره ١,٢٥ دولار من الدخل للشخص في اليوم، وذلك إذا ما ظلت الأسعار عند مستوياتها الحالية. وعلاوة على ذلك، يؤدي ارتفاع التضخم إلى تعقيد الوضع المالي في كثير من البلدان التي تحاول حماية المستهلكين من خلال الإعانات والتحويلات النقدية. وزادت الحكومات في عدد من البلدان النامية، منها بلدان في شمال أفريقيا وغرب آسيا، إعانات الدعم التي تقدمها ردا على الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

زيادة فرص العمل مع استمرار الشواغل المتعلقة بالعمالة

٨ - تحسنت بصفة عامة سوق العمل، لكن لا تزال هناك دواعي للقلق. وانخفضت معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة في عدد متزايد من البلدان، حيث يترجم انتعاش الناتج إلى خلق وظائف ولكن بفارق زمني كبير. ومع ذلك، استمر في التزايد في نفس الوقت عدد العاطلين عن العمل لمدة ستة أشهر أو أكثر في عدد من البلدان المتقدمة النمو، مما يخلق مشكلة معالجتها أصعب من توفير العمالة بشكل عابر في الأجل القصير. ونتج أيضا الانخفاض في معدلات البطالة عن توقف كثير من العاطلين عن البحث عن عمل. وبين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تحسنت ظروف العمالة في رابطة الدول المستقلة، ولكنها ظلت تمثل مشكلة في جنوب شرق أوروبا. وعادت مستويات العمالة بصفة عامة إلى أعلى من مستويات ما قبل الأزمة في البلدان النامية، ولا سيما في شرق آسيا. وتخفي الأعداد الكلية في طياتها تحديات العمالة الرئيسية التي لا تزال كثير من البلدان تواجهها. ففي غرب آسيا على سبيل المثال، لا تزال الحاجة ماسة إلى توفير فرص عمل للعاملين من الشباب، الأمر الذي شكل عاملا في الانتفاضات السياسية الأخيرة. وبالنسبة للآفاق العالمية، من شأن الصورة التي لا تزال قوية للنمو أن تسفر عن أثر إيجابي إلى حد ما على العمالة.

انتعاش قوي ولكن معتدل في التجارة العالمية

٩ - اتسعت التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة ١٢ في المائة تقريبا في عام ٢٠١٠، أي بأكثر من المتوقع سابقا، وهو ما يمثل انتعاشا قويا بعد هبوط حاد بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، عاد حجم الصادرات السلعية العالمية بشكل كامل إلى ما كان عليه في ذروة ما قبل الأزمة، وإن كان قد ظل أدنى بشكل ملحوظ من اتجاهاته في الأجل الطويل. ولا تزال البلدان النامية، وخاصة الاقتصادات الآسيوية ذات الحصص الكبيرة في تجارة السلع المصنعة، تقود الانتعاش. وفاق بالفعل حجم تجارة البلدان النامية كمجموعة ذروة ما قبل الأزمة، إلا أن الاقتصادات المتقدمة النمو لا تزال متلكأة عن الركب. وحققت البلدان النامية المصدرة للسلع انتعاشا قويا في قيمة صادراتها، بسبب التحسن الكبير في أسعار السلع الأولية، لكنها لم تشهد نموا كبيرا في حجم الصادرات. وفي الآفاق المرتقبة، من المتوقع أن يخف النمو في التجارة العالمية إلى نحو ٧ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وبينما تشير التوقعات إلى أن الاقتصادات الصاعدة ستستمر في تحقيق نمو قوي في التجارة، فلا يزال الانتعاش ضعيفا في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية.

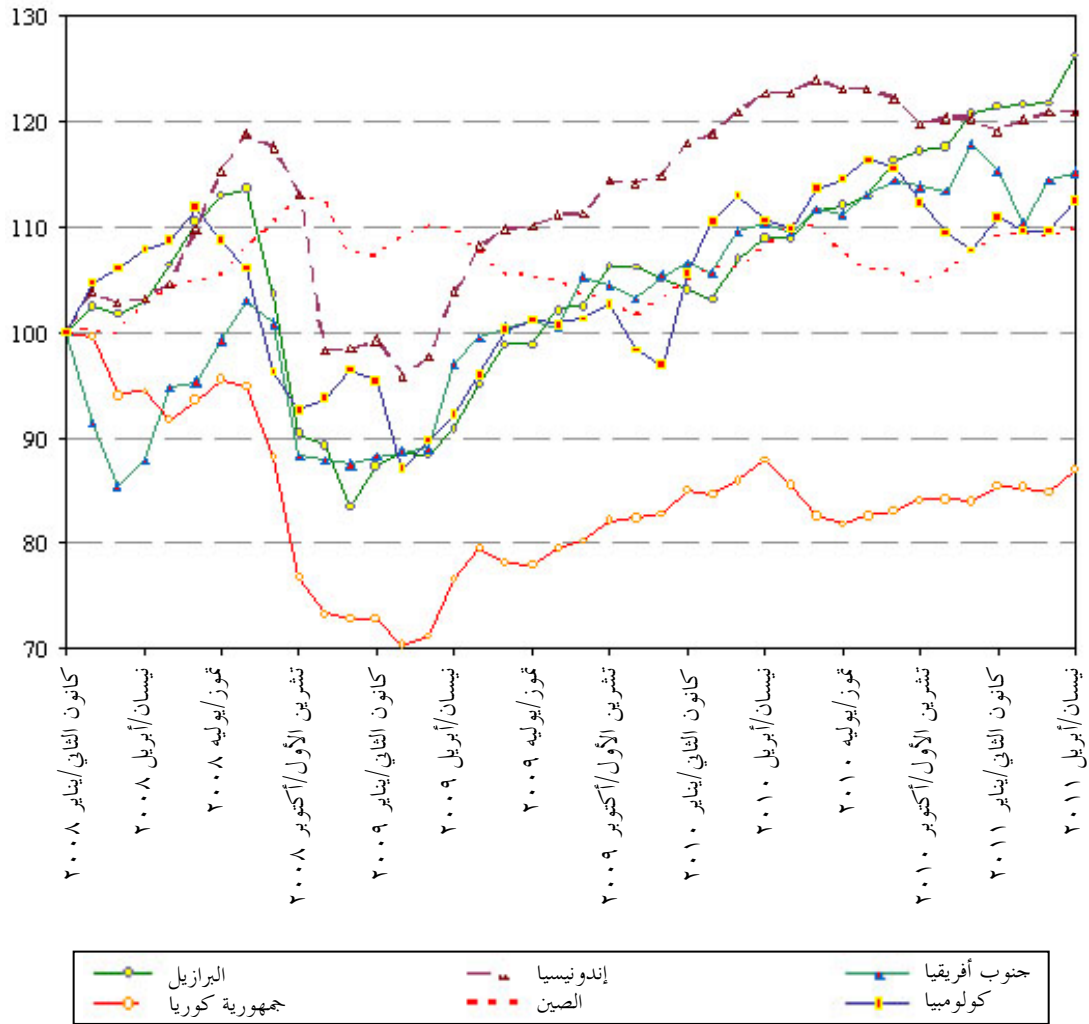
ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية

١٠ - استمرت تدفقات رأس المال الخاص الصافية إلى الاقتصادات الصاعدة في التعافي من تراجعها الحاد أثناء الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي التوقعات المتعلقة ببقية عام ٢٠١١ وبعام ٢٠١٢، سيستمر النمو المرتفع للناتج ومعدلات العائد في اجتذاب مزيد من تدفقات رأس المال إلى الاقتصادات الصاعدة. وبعد أن وصل مجموع التدفقات الصافية لرأس المال الخاص إلى الاقتصادات الصاعدة إلى نحو ٩٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠، من المتوقع أن يستقر عند هذا المستوى في عام ٢٠١١، وأن يزيد إلى حد ما في التوقعات لعام ٢٠١٢. ولا يزال المستوى الحالي أدنى بحوالي ٣٠٠ بليون دولار عن أعلى مستويات سُجلت قبل الأزمة في عام ٢٠٠٧، وتبلغ نسبة تدفقات رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الاقتصادات ٤ في المائة، أي نحو نصف أعلى ذروة وصلت إليها فقط.

١١ - ورغم أن الأداء الاقتصادي الجيد يجتذب صانعو السياسات، فإنهم يعانون في الأسواق الصاعدة من قلق متزايد من أثر تدفقات رأس المال الضخمة إلى الداخل الذي يأخذ شكل ارتفاع قيمة العملات وتضخم أسعار الأصول والخوف من التراجع المفاجئ في تدفقات الاستثمار في حوافز قصيرة الأجل في أغلبها. وبين عملات الاقتصادات الصاعدة، حققت عملة البرازيل أعلى ارتفاع حقيقي، بنحو ٢٥ في المائة بسعر الصرف الفعلي المرجح حسب معدلات التبادل التجاري، وتبعتها عملتا إندونيسيا وجنوب أفريقيا (انظر الشكل الأول). وكرد فعل لذلك، تتدخل الحكومات في كثير من الاقتصادات الصاعدة في أسواق عملاتها وتسعى إلى كبح التقلب في تدفق رأس المال عن طريق مجموعة متنوعة من تدابير مراقبة رأس المال (انظر الجدول ٢). ومن المرجح مع ذلك في المستقبل أن تستمر الضغوط لرفع سعر العملات في الاقتصادات النامية الرئيسية، نظرا لاستمرار ضعف القطاع المالي في البلدان المتقدمة الرئيسية والتباين الكبير في معدلات العائد، مما يعني أن التدابير المتخذة للتصدي للمخاطر المرتبطة بارتفاع تدفقات رأس المال إلى الداخل قد يزيد تغلغلها.

الشكل الأول
ارتفاع أسعار الصرف في نخبة من البلدان النامية، في الفترة بين كانون الثاني/يناير
٢٠٠٨ و نيسان/أبريل ٢٠١١

(الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي الفعلي المرجح حسب معدلات التبادل التجاري، كانون الثاني/يناير = ١٠٠)



المصدر: بيانات مقدمة من JP Morgan، وتعديلات من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

الجدول ٢

تدابير مختارة للرقابة على رأس المال اتخذتها بلدان نامية (منذ عام ٢٠٠٩)

الأداة	البلد	التدبير المتخذ في مجال السياسات	تاريخ التنفيذ
تدابير ورسوم ضريبية	جمهورية كوريا	أعادت فرض ضريبة للاقتطاع من المنبع نسبتها ١٤ في المائة على إيرادات الفوائد، وضريبة على الأرباح الرأسمالية نسبتها ٢٠ في المائة على سندات الحكومة الكورية وسندات تحقيق الاستقرار النقدي.	كانون الثاني/يناير ٢٠١١
	تايلند	ألغت الإعفاء الضريبي البالغ ١٥ في المائة الممنوح للأجانب على المكاسب الرأسمالية ومدفوعات الفوائد المتحققة من الاستثمار في السندات المحلية.	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
	البرازيل	رفعت الضريبة المفروضة على الاستثمار الأجنبي الذي يدر دخلاً ثابتاً إلى ٦ في المائة (فرضت هذه الضريبة لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بنسبة ٢ في المائة).	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
	بيرو	رفعت الرسم المفروض على مشتريات غير المقيمين من شهادات إيداع البنك المركزي من ١٠ وحدات قياس حيث تساوي الوحدة ٠,٠١ في المائة من المبلغ الأصلي إلى ٤٠٠ وحدة قياس (أي من ٠,١ في المائة إلى ٤ في المائة).	آب/أغسطس ٢٠١٠
الحدود الكمية	جمهورية كوريا	فرضت حداً أقصى على ما لدى المصارف من صكوك مالية بالعملات الأجنبية (٢٥٠ في المائة من رأس المال السهمي بالنسبة لفروع المصارف الأجنبية و ٥٠ في المائة بالنسبة للمصارف المحلية).	حزيران/يونيه ٢٠١٠
		خفضت الحد المفروض على المعاملات الآجلة في العملة من ١٢٥ في المائة إلى ١٠٠ في المائة من المعاملات التحوطية الحقيقية.	حزيران/يونيه ٢٠١٠
		فرضت حداً أقصى على قيم الصكوك المشتقة (للتصدي لبيع الصكوك بسعر بخس في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠) يحدد عدد خيارات المضاربة أو العقود الآجلة التي يحق لمستثمر في المؤسسة اقتناؤها بحد أقصى يبلغ ١٠ ٠٠٠ في اليوم (كان يحق للمؤسسات في السابق أن تقتني ٧ ٥٠٠ عقد آجل، وعدداً لا حد له من خيارات المضاربة).	كانون الثاني/يناير ٢٠١١
	إندونيسيا	أعادت فرض حد أقصى قدرة ٣٠ في المائة على الأموال التي يقترضها المقرضون من الخارج.	كانون الثاني/يناير ٢٠١١
	تايوان، إقليم الصين	فرضت حظراً على قيام المستثمرين الأجانب بإيداع أموال في ودائع لمدة محددة.	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

الأداة	البلد	التدبير المتخذ في مجال السياسات	تاريخ التنفيذ
		أعادت تطبيق القاعدة التنظيمية التي تفرض حداً أقصى على الاستثمار الأجنبي في السندات الحكومية التايوانية وفي منتجات سوق النقد بنسبة ٣٠ في المائة من مجموع حافطة المستثمر. (في السابق، كان الحد الأقصى البالغ ٣٠ في المائة لا يطبق إلا على الديون المستحقة خلال أقل من سنة).	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
حدود دنيا لفترات الاستثمار	إندونيسيا	فرضت فترة دنيا مدتها شهراً واحداً لاقتناء شهادات مصرف إندونيسيا.	تموز/يوليه ٢٠١٠
الاحتياطي المطلوب	إندونيسيا	رفعت نسبة الاحتياطي المطلوب بالنسبة لودائع العملة الأجنبية من ١ في المائة إلى ٥ في المائة (وزيادة مقترحة إلى نسبة ٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١١).	آذار/مارس ٢٠١١
	البرازيل	فرضت شرطاً على المصارف المحلية بإيداع ٦٠ في المائة من قيمة السندات التي تبيعها بدولارات الولايات المتحدة بدون فوائد في المصرف المركزي بعد خصم ٣ بلايين دولار أو رأس مالها التأسيسي، أيهما أصغر.	نيسان/أبريل ٢٠١١
	بيرو	رفعت المتطلبات من الاحتياطي الحدي بالنسبة لودائع العملة المحلية القصيرة الأجل إلى ١٢٠ في المائة (من نسبة ٦٥ في المائة).	أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المصدر: معهد التمويل الدولي، مذكرة بحثية، "تدفقات رأس المال إلى الاقتصادات السوقية الصاعدة"، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وصندوق النقد الدولي، "تجارب حديثة في إدارة تدفقات رأس المال إلى الداخل - مواضيع شاملة وأطر محتملة للسياسات"، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١؛ والمصارف المركزية والوكالات الوطنية الأخرى.

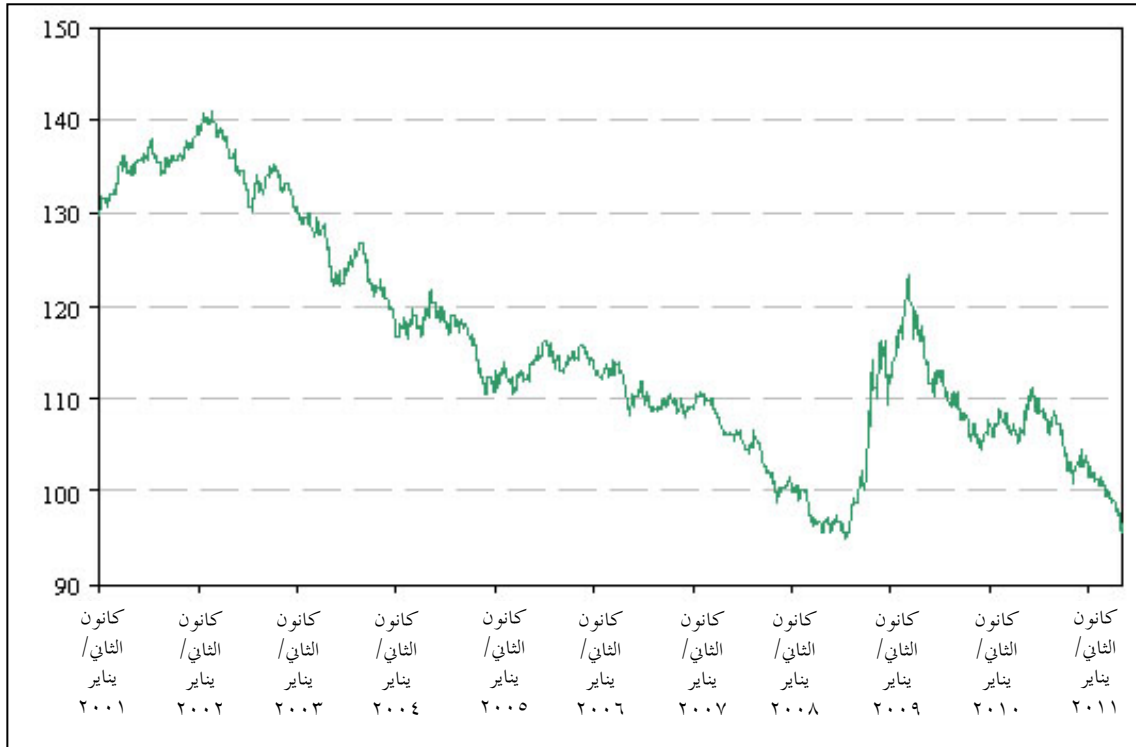
ضعف الدولار

١٢ - واصل الدولار اتجاهه نحو الهبوط في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى (الشكل الثاني). وعلى الرغم من المخاطر القائمة المرتبطة بمستويات الدين السيادي في بعض الاقتصادات الأوروبية، ارتفعت قيمة اليورو مقابل الدولار في الربع الأول من عام ٢٠١١، مدعومة إلى حد ما بتوقع التعجيل بتشديد السياسات النقدية في منطقة اليورو. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى أواخر عام ٢٠١١، وهو الموعد الذي قد يرفع فيه مجلس محافظي مصرف الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة أسعار الفائدة. ومن المفترض أن يبلغ سعر صرف الدولار مقابل اليورو ١,٣٨ في عام ٢٠١١ و ١,٢٨ في عام ٢٠١٢. وتذبذب سعر صرف الين حول سعر بلغ أقصاه نحو ٨٢ ين للدولار في عام ٢٠١٠، إلا أن الزلزال تسبب في تقلبات غير عادية في سعر الصرف إلى أن خفف التدخل المشترك لوزراء مالية مجموعة الدول السبع من الوضع.

الشكل الثاني

تقلب في سعر صرف دولار الولايات المتحدة وإن كان مهبوط في السعر، في الفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ - ٥ أيار/مايو ٢٠١١

(مؤشر سعر الصرف الفعلي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ = ١٠٠)



المصدر: JP Morgan؛ وتعديلات من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

التفاوت في المواقف المتعلقة بالسياسات

١٣ - في سياق الانتعاش المتفاوت وغير الكامل، فضلاً عن التحديات الجديدة، تنوعت بشكل ملحوظ مواقف الاقتصادات الرئيسية في ما يتعلق بالسياسات، وقلّت بقدر أكبر الشهية لإجراء تنسيق فعال لسياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي. واستمرت مع ذلك المحادثات بين مجموعة العشرين بشأن كيفية تنفيذ إطار عمل لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن، كان قد أُعلن في مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعقود في بيتسبرغ في عام ٢٠٠٩، وأحرز قدر من التقدم من خلال الاتفاق على بنود فنية معينة لرصد الاختلالات على الصعيد العالمي. ولكن في مجال الوضع الفعلي للسياسات، من الملحوظ أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل، على الرغم من الاعتراف على نطاق العالم بتداعيات تقلب أسعار الأغذية

والطاقة وتحركات رؤوس الأموال، وبالأثار الجانبية القوية التي تترتب على السياسات الوطنية على الصعيد الدولي.

التوقعات الإقليمية

الاقتصادات المتقدمة النمو

١٤ - توسع اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ مدفوعا بالطلب المحلي، بينما شكلت من جديد الصادرات الصافية عبئا على النمو. وزاد الاستهلاك الشخصي بنسبة ١,٧ في المائة، بينما ساعدت الميزانيات القوية للشركات على زيادة الاستثمار في المعدات والبرامجيات بنسبة تزيد على ١٥ في المائة. ولم يزد الإنفاق الحكومي إلا بنسبة ١ في المائة نتيجة لضعف المركز المالي على مستوى الولايات والمحليات. وكان معدل التضخم الكلي مستقرا حتى الارتفاع الأخير في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، ولا يزال معدل التضخم الأساسي منخفضا. وأبقى ضعف سوق العمل النمو في الأجور مقيدا، بينما زادت الشركات من الإنتاجية وقللت التكاليف. وأبقى مصرف الاحتياطي الفيدرالي سعر فائدة المصرف الفيدرالي عند أدنى مستوى في تاريخه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بدأ مصرف الاحتياطي الفيدرالي الجولة الثانية من التسهيلات الكمية، مستهدفا شراء سندات خزانة طويلة الأجل قيمتها ٦٠٠ مليار دولار بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد يبدأ مصرف الاحتياطي الفيدرالي في رفع سعر الفائدة المحدد بموجب سياساته في أوائل عام ٢٠١٢. ومن المتوقع تخفيض الإنفاق الحكومي في الفترة المشمولة بالتوقعات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، قُيِّمت شركة Standard & Poor's لتقدير الجدارة الائتمانية الدين السيادي للولايات المتحدة تقييما سلبيا، مشددة على الضرورة الملحة لقيام واضعي السياسات بوضع إطار ذي مصداقية للتصدي لمسائل الدين العام. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١١ ونسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، مصحوبا بانخفاض في متوسط معدل البطالة إلى ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وتشمل المخاطر المحتملة بالنسبة للولايات المتحدة الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية والنفط، وازدياد تدهور المالية العامة، واستمرار ضعف سوق المساكن والقطاع المالي.

١٥ - وعانى اقتصاد اليابان من صدمة حادة نتيجة الزلزال الذي وقع في آذار/مارس ٢٠١١ وأمواج التسونامي التي تبعته والأزمة في محطة الطاقة النووية. وفقد نحو ٢٧ ٠٠٠ شخص أرواحهم أو لا يزالون في عداد المفقودين، وتقدر قيمة الأضرار التي لحقت بالمباني والبنية التحتية بنحو ٢٥ تريليون ين (٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ضربت هذه الكوارث البلد في وقت كان فيه الانتعاش لا يزال هشاً. ومن المتوقع أن يدفع تعطل الإنتاج

في كثير من الشركات الاقتصاد إلى الانكماش مرة ثانية في الربع الثاني من عام ٢٠١١، إلا أن جهود إعادة البناء من المتوقع أن تؤدي إلى الانتعاش بعد ذلك. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١١ و ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وسيؤدي قيام الحكومة بإنفاق مبالغ إضافية ضخمة من أجل إعادة البناء إلى زيادة أخرى في نسبة الدين العام التي تبلغ بالفعل ما يزيد على ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يزال هناك عدم يقين وتحديات رئيسية: فمحطة الطاقة النووية لم توضع تحت السيطرة بعد، وسيببطأ الطلب الداخلي نتيجة لشيوخة السكان ونقص عددهم ومساعي تقليل الدين العام الضخم.

١٦ - ولا يزال الانتعاش في أوروبا الغربية مستمرا بوتيرة متواضعة ومتفاوتة. وعادت في أوائل عام ٢٠١١ مؤشرات الثقة في الأعمال الصناعية إلى أعلى مستوياتها قبل الأزمة، لكن الاقتصادات ستواجه رياحا معاكسة في بقية السنة: تباطؤ الطلب الخارجي، وارتفاع معدلات التضخم نتيجة لارتفاع أسعار النفط والأغذية، وتقشف مالي يشمل المنطقة بأسرها، وتشديد السياسات النقدية، بينما تواصل سوق المساكن المعاناة من الضعف في معظم البلدان. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو ١,٦ في المائة في كل من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. إلا أن المتوسط، يخفي تباينا كبيرا في الأداء داخل المنطقة. ففي الجهة العليا، من المتوقع أن تحقق ألمانيا نموا بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١١، بينما ستظل البلدان الأشد تضررا من الأزمة المالية - اليونان والبرتغال وأيرلندا وإسبانيا - تعاني من الكساد، أو على أفضل الأحوال، ستحقق حدا أدنى من معدلات النمو الإيجابي. ومن المتوقع أن يقوى الإنفاق الخاص على الاستهلاك تدريجيا خلال فترة التنبؤات. ولن يعطي هذا مع ذلك دفعة كبيرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي عموما، نظرا لأن الآثار الإيجابية للطلب المتحققة نتيجة للتحسن البطيء في ظروف العمل، ستتضاءل من جراء الأثر السلبي لارتفاع أسعار الأغذية والطاقة على الدخل المتاح للإنفاق، وكذلك من جراء تخفيض الإنفاق المالي العام. ومن المتوقع أن يتحسن الإنفاق على المعدات تدريجيا ويصبح قوة دافعة هامة للنمو، نظرا لأنه مع ارتفاع معدلات استخدام الطاقات المتاحة منذ منتصف عام ٢٠٠٩، تواصل قوائم أوامر الشراء تحسنها، ويحقق قطاع الأعمال أرباحا جيدة، وتحقق أوضاع التمويل استقرارا. إلا أن ركود الاستثمارات في الإسكان في عدد من البلدان سيظل يشكل عائقا كبيرا للأنشطة. ورغم استقرار أسواق العمل واتجاهها إلى التحسن في عدد من البلدان، فإن التوقعات لا تتنبأ إلا بحدوث انخفاض تدريجي للغاية في معدلات البطالة. ورغم أن معدلات التضخم الكلي تواصل ارتفاعها، مدعومة بالزيادة الحادة في أسعار الطاقة والأغذية، فمن المتوقع أن تظل تحت السيطرة.

١٧ - وتعزز الانتعاش في معظم الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، حيث توسع الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، مدعما بالأداء القوي للصادرات وإعادة تكوين المخزونات. واستمر الانتعاش في أوائل عام ٢٠١١ مستندا إلى نفس العوامل. لكن من المتوقع أن يقل في عام ٢٠١١ الأثر المترتب على إعادة تكوين المخزونات. وباستثناء بولندا، يظل الطلب المحلي ضعيفا في معظم الاقتصادات. ويقل الاستهلاك الخاص نتيجة للبطء في نمو الأجور، وارتفاع التزامات خدمة الدين بالنسبة للأسر، والركود الذي يعاني منه خلق فرص العمل، وارتفاع الضرائب غير المباشرة، وارتفاع معدلات التضخم. والإنفاق العام غير داعم هو الآخر، نظرا لأن الكثير من الحكومات تتخذ تدابير تقشفية من أجل خفض عجز الميزانية إلى أقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل المتوسط وضمان القدرة على تحمل أعباء الديون العامة. ولا يزال الاستثمار الخاص ضعيفا نتيجة تقييدات ترشيد الائتمان التي فرضتها المصارف وارتفاع التزامات الشركات المتعلقة بسداد الديون، وكذلك رغم الزيادة المعتدلة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الداخل. وفي أوائل عام ٢٠١١، تسارعت معدلات التضخم بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، وفي حالة عدد من البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة نسبيا بالفعل، ومنها المجر وبولندا، تسارعت نتيجة تشديد السياسات النقدية. وقد تتبّع مصارف مركزية أخرى نفس الخطى، مما قد يزيد من ضعف الانتعاش الذي لا يزال هشاً. ورغم أن خلق الوظائف متخلف في خطاه عن انتعاش الناتج، فإن معدلات البطالة بدأت في الانخفاض في منتصف ٢٠١٠. ويفرض عدم توافر متسع مالي في الميزانية قيودا على اتخاذ مزيد من السياسات الفعالة لتنشيط العمالة. وعلى افتراض استمرار الأداء القوي للصادرات، فمن المتوقع أن يتسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي ليصل إلى ٣,١ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١١ و ٤ في المائة في عام ٢٠١٢.

١٨ - وفي كندا، يُتَوَقَّع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١١ و ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، وذلك نظرا لتقلص الإنفاق المالي العام ولما يُحدثه ازدياد قوة العملة من أثر سلبي على الصادرات. وقد عادت العمالة تماما إلى مستوى ما قبل الأزمة، وإن كان معدل البطالة لا يزال مرتفعا بسبب نمو القوة العاملة. ورفع مصرف كندا (Bank of Canada) سعر الفائدة المحدد بموجب سياسته النقدية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ولكنه أبقى عليه في وضع الثبات من حينها نظرا لوجود مخاوف حول استقرار الانتعاش في ظل خطر كبير متمثل في ارتفاع مديونية الأسر المعيشية.

١٩ - ومُنيت أستراليا بفيضانات كانت أسوأ ما شهده البلد منذ عقود، مما عطل إنتاج وتصدير الفحم والمنتجات الزراعية والحيوانية. ومع ذلك، فإن الأثر السلبي على النمو لن يتجاوز الأجل القصير. ويُتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ مع استمرار استفادة الاقتصاد من طفرة الموارد العالمية. وأحدث الزلزال الذي ضرب نيوزيلندا في شباط/فبراير ٢٠١١ أضراراً جسيمة، وعطل نشاط الأعمال، فشهد الاقتصاد كساداً في الربع الأول من عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١١ وبمعدل ٣ في المائة في عام ٢٠١٢.

البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٢٠ - عاد النمو في بلدان رابطة الدول المستقلة إلى معدل ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ بعد أن شهدت هذه الاقتصادات انكماشاً بمعدل ٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومما غذى هذا الانتعاش ارتفاع أسعار النفط والمعادن وازدياد قوة الطلب المحلي. وساعد كذلك ارتفاع أسعار السلع الأساسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي على خفض عجز المائيات العامة من خلال زيادة إيرادات الحكومات، ولا سيما في بلدان الرابطة التي تصدر من مصادر الطاقة أكثر مما تستورده. وكذلك أدى تحسّن المناخ الاقتصادي إلى انخفاض معدلات البطالة، ولا سيما في الاتحاد الروسي وكازاخستان وأوكرانيا. وشهد أيضاً المهاجرون الوافدون من أرمينيا وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان مرة أخرى تحسّناً في فرص العمل المتاحة لهم، وزاد تدفق التحويلات المالية إلى تلك البلدان ثانياً، وبنسب زادت على ٢٠ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٠. غير أنه، خلافاً للاقتصادات الصاعدة الأخرى، تخرج رؤوس الأموال من المنطقة، ومن الاتحاد الروسي بالأخص، حيث يتزايد شعور المستثمرين بعدم الارتياح تجاه سياسات الحكومات، فقد أعطتهم بعض التدابير المتخذة انطباعاً بأنها ضارة بمصالحهم. وقد تجاوزت التدفقات الخارجة من الاتحاد الروسي وحده ٢١ بليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠١١، وتشير التوقعات إلى أن هذا سيكون هو الاتجاه السائد في الأجل القريب. ويعزى ارتفاع قيمة الروبل بشكل رئيسي إلى الطفرة الحادثة في أسعار السلع الأساسية. ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، زادت الضغوط التضخمية بشكل كبير، وهذا راجع بشكل رئيسي إلى تأثير الأحوال الجوية السيئة على الزراعة. وبعد أن كان متوسط معدلات التضخم السنوية في بلدان رابطة الدول المستقلة يساوي ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، يُتوقع للمعدلات أن تتسارع ليلغ متوسطها ٩,٩ في المائة في عام ٢٠١١ قبل أن تنحسر في عام ٢٠١٢. وتم تشديد السياسة النقدية كردّ فعل للضغوط التضخمية. ووسّعت عدّة بلدان كذلك النطاق المسموح به لتحرك أسعار الصرف، وذلك لاحتواء الضغوط الصعودية على

أسعار الصرف الاسمية. ومن المتوقع أن يستمر نمو الناتج في رابطة الدول المستقلة بمعدل ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١١ وأن يتسارع معدل النمو إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٢.

٢١ - وشهدت اقتصادات جنوب شرق أوروبا، باستثناء كرواتيا، تعافيا طفيفا في عام ٢٠١٠، وإن كان انتعاشها لا يزال ضعيفا. وبفضل نمو الصادرات القوي، بما في ذلك خدمات السياحة، والانتعاش المتواضع للتحويلات المالية، استطاعت المنطقة أن تخرج من كسادها. ولا يزال الطلب المحلي ضعيفا. ومن المتوقع أن تظل الصادرات تقود نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سيتسارع معدله إلى ٢,٢ في المائة في ٢٠١١ و ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع ألا يقوى الاستهلاك الخاص إلا بقدر متواضع، فالأجور والائتمان ينموان بمعدل متخلف عن الركب، وما زالت ثقة المستهلك ضعيفة. وربما تشهد الاستثمارات معدل نمو أعلى، وإن كان يعكس زيادة في الاستثمارات مقارنة بمستوى أساس متدن للغاية. وتوقعات النمو في الأجل القصير هذه مرهونة بتوقع أن يفوق أثر الأداء التصديري الآثار السلبية للتقشف المالي العام. وقد اشتد التضخم مع القفزة التي حدثت في الأسعار العالمية للطاقة والمواد الغذائية. غير أن بطء نمو الأجور وضعف ثقة المستهلكين من المتوقع أن يخفف من حدة تلك الضغوط التضخمية. وفي معظم البلدان، سيظل متوسط معدل التضخم السنوي في عام ٢٠١١ على الأرجح ضمن الأرقام الأحادية المنخفضة. وما زالت البطالة تشكّل مبعث قلق بالغ في المنطقة، لا سيما مع استمرار ارتفاع معدل البطالة في كل من صربيا وكرواتيا في أوائل عام ٢٠١١. وليست هناك بوادر تحسّن في الأجل القصير. وما زالت السياسات النقدية احتوائية المنحى بوجه عام، وهي تهدف إلى تشجيع المصارف على العودة إلى إقراض القطاع الخاص. ومع ذلك، رفع مصرف صربيا المركزي سعر الفائدة المحدد بموجب سياسته النقدية عدّة مرات في أوائل عام ٢٠١١ لإبقاء التضخم ضمن النطاق المستهدف.

الاقتصادات النامية

٢٢ - سيعود النمو الاقتصادي في أفريقيا إلى مستوى أكثر اعتدالا ليصبح معدله ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١١، ولكن يتوقع أن يتسارع المعدل إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. ويحيط بتوقعات خطّ الأساس التفاؤلية هذه قدر كبير من عدم التيقن. ففي شمال أفريقيا، صحيح أن الاحتجاجات العامة أحدثت بالفعل تغييرات كبيرة على صعيد الحكم السياسي، إلا أنها كانت مكلفة اقتصاديا، فخُفّضت من ثمّ توقعات نمو الناتج في عام ٢٠١١ بقدر كبير. ونظرا لزيادة التوترات الداخلية ولما يرتبط بالإصلاحات السياسية من مخاطر وأوجه عدم تيقن، قد يحدث مزيد من تعطل النشاط الاقتصادي خلال الفترة الانتقالية.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ستشهد بلدان عديدة استمرار النمو القوي مدعوما بسياسات مالية توسّعية واستثمارات في مجال البنى التحتية. وسيعود ارتفاع أسعار النفط بالخير على البلدان المصدّرة للنفط، بينما سيكون على البلدان غير المصدّرة للنفط التعامل مع اتّساع العجز الخارجي وارتفاع مستويات الأسعار المحلية. ويستفيد عدد من البلدان من انتعاش التحويلات المالية من العاملين. ويُتوقع أن يستمر ذلك الاتجاه في عام ٢٠١١، وإن كان يُحتمل أن يكون للاضطرابات السياسية في شمال أفريقيا وغرب آسيا ولما ينتج عنها من نزوح للعمالة المهاجرة بعض الأثر السلبي على التحويلات المالية. وعموما فإن النزاعات الداخلية وضعف المؤسسات وعجز البنى التحتية كلّها عقبات هامة أمام تحقيق نمو أعلى وأكثر استدامة، وفي الوقت نفسه تشير التوقعات إلى أن النمو الإيجابي سيظلّ دون الإمكانات في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وما لم تحدث تحولات كبرى في توزيع الدخل، سيظلّ معدل النمو أقلّ بكثير من المعدّل الكافي للإسراع بعجلة الحد من الفقر في معظم البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. ويُتوقع ارتفاع معدلات التضخم في العديد من البلدان بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية وازدياد قوة الطلب المحلي، بالإضافة إلى التأثير المتأخر على الأسعار، في بعض الحالات، للأحوال الجوية السيئة التي شُهدت مؤخرا.

٢٣ - وبعد أن شهدت اقتصادات شرق آسيا انتعاشا قويا، يُنتظر أن تسجّل نموا قويا في الفترة التي تغطّيها التوقعات. وبينما يُتوقع أن يهبط متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٩,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى مستوى أكثر اعتدالا يبلغ ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١١ و ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٢، فما زالت منطقة شرق آسيا هي أسرع المناطق نموا. ويعكس التباطؤ المتوقع تشديد السياستين النقدية والائتمانية كردّ فعل لزيادة الضغوط التضخّمية، إلى جانب ارتفاع أساس المقارنة واستمرار ضعف الطلب في البلدان المتقدمة النمو. وفي العديد من الاقتصادات، من المرجّح أن يضعف نمو الاستثمار والتصدير في عام ٢٠١١، وستزداد أهمية استهلاك الأسر المعيشية كمحرك للنمو. ومن المتوقع أن تشهد البلدان ذات الأسواق المحلية الكبيرة، كإندونيسيا والصين، تباطؤا طفيفا أو لا تباطؤا على الإطلاق. وعلى النقيض من ذلك، ستشهد البلدان التي تكون فيها صادرات الصناعات التحويلية مسؤولة عن قسم كبير من الناتج المحلي الإجمالي، كسنغافورة وماليزيا، تباطؤا أكثر حدة. ومما يعكس التوقعات الإيجابية على صعيد النمو أن أسواق العمل قد تعافت تقريبا من آثار الأزمة. فقد اقتربت معدلات البطالة والمشاركة في القوة العاملة من مستويات ما قبل الأزمة، ويُتوقع حدوث تغييرات طفيفة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وكذلك استمرّ التحسّن على صعيد موازين المالية العامة، فقد زادت الإيرادات نتيجة للانتعاش. وتسارعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وللطلب المحلي القوي،

ولارتفاع الأجور. وكرّد فعل، قام العديد من المصارف المركزية، وبالأخصّ مصرف الشعب الصيني، بتشديد السياسات النقدية على الرغم من وجود مخاوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تدفق مزيد من رؤوس الأموال إلى الداخل في صورة استثمار في محافظ الأوراق المالية وإلى مزيد من ارتفاع قيمة العملة. وقد يؤدّي تشديد السياسة النقدية بتدابير أكثر حدة إلى هبوط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة التي تغطّيها التوقعات إلى مستويات أهدأ بكثير من المتوقّع، وربما يعزز أيضا تقلّب أسواق الأصول.

٢٤ - أمّا في جنوب آسيا، حيث الأداء القوي لسري لانكا والهند يقود مؤشرات أداء المنطقة، يُتوقّع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١١ و ٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٠. وثمة تفاوت كبير في التوقعات الاقتصادية بين بلدان المنطقة، حيث سيتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي بين ٣ في المائة في جمهورية إيران الإسلامية و ٨ في المائة في سري لانكا والهند. وبينما لا يزال الاستهلاك والاستثمار الخاصان يمثلان محركي النمو الرئيسيين، فقد زاد حجم الاستهلاك الحكومي أيضا في معظم الاقتصادات. وقد نهض التصدير خلال العام الماضي نتيجة ازدياد قوة الطلب على المنسوجات والملابس والأحجار الكريمة والمجوهرات والمنتجات الهندسية. وفي الوقت ذاته، أدّى ارتفاع أسعار الوقود وزيادة الطلب المحلي من جديد إلى ارتفاع حجم الإنفاق الاستيرادي، مما أدّى إلى زيادة طفيفة في عجز كل من الحسايين التجاري والجاري في معظم البلدان. وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدل البطالة قد هبط إلى مستوى ما قبل الأزمة، ولكن ما زالت هناك تحديات هائلة تواجه أسواق العمل، منها تفشّي ظاهرة العمالة الناقصة. وبينما سيستمر على الأرجح نموّ الإنفاق المالي العام، يُتوقّع أن تتضاءل نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديين السريعي النمو لسري لانكا والهند. وتسارع التضخّم بسبب حدوث زيادة حادة في أسعار السلع الأساسية، اقترنت بضغوط الطلب الكليّ وبخفض حجم إعانات الوقود في عدّة بلدان. وكرّد فعل، شددت المصارف المركزية لباكستان وبنغلاديش والهند بصفة خاصة مرة أخرى السياسات النقدية، حيث يُتوقّع فرض زيادات إضافية في أسعار الفائدة في الربع الثاني من عام ٢٠١١. وإذا ما استمرّ تصاعد الضغوط التضخمية، قد تضطر السلطات إلى اللجوء إلى تشديد السياسات النقدية بتدابير أكثر حدة، وهذا من شأنه إضعاف الطلب المحلي والنمو الاقتصادي في الفترة التي تغطّيها التوقعات.

٢٥ - وقد شهد غرب آسيا في عام ٢٠١٠ انتعاشا متوازنا على مستوى المنطقة، حيث حقّقت معظم الاقتصادات معدلات نمو تزيد على ٤ في المائة. أمّا عن توقعات عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، فهي أكثر تفاوتًا، فحالات عدم التيقّن الناجمة عن استمرار الاضطرابات السياسية وانتشارها وارتفاع أسعار النفط تزيد من قوّة اقتصادات البلدان المصدّرة للوقود وتبرز أوجه

ضعف اقتصادات البلدان المستوردة للوقود. فأما بالنسبة للبلدان المصدّرة، فلديها من المتسع المالي العام ما يكفي لاتخاذ تدابير لتقديم دعم اقتصادي سخي لسكانها، هادفة بذلك إخماد الاضطرابات السياسية. وأما البلدان المستوردة، فلا يكفي ازدياد حجم صادراتها لمعادلة أثر التدهور في معدلات التبادل التجاري. وعلاوة على ذلك، اتّسع ما كان لديها أصلا من عجز مالي كبير. وثمة ضغوط تضخمية قوية بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتنامي الطلب المحلي. وترتبط بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن عملاتها بدولار الولايات المتحدة، وليس لديها سوى قدر محدود من السيطرة على السياسة النقدية لكبح التضخم. ولا تزال حالة العمالة بالغة السوء، وهو ما كان من العوامل التي أججت الاضطرابات السياسية الآخذة في الانتشار. وفي الأجل الطويل، يمثل تجاهل السياسات لمسألة بطالة الشباب على وجه الخصوص خطرا كبيرا.

٢٦ - وبعد الانتعاش القوي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٠، يُتوقع تباطؤ معدل النمو الاقتصادي إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١ و ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٢، في انخفاض عن معدل ٥,٩ في المائة الذي تحقّق عام ٢٠١٠. ويتضاءل الدعم المقدم من خلال السياسات المالية، وكان ارتفاع التضخم دافعا إلى تشديد السياسات النقدية. وقد نهضت اقتصادات أمريكا الوسطى في عام ٢٠١٠، وإن كانت توقّعات عام ٢٠١١ أضعف، وهذا راجع جزئيا إلى أنها تستورد من المواد الغذائية والطاقة أكثر ممّا تصدره. وبسبب حدوث قفزات في تدفق رؤوس الأموال إلى البرازيل وكولومبيا والمكسيك بشكل مستمر، تتولّد مزيد من الضغوط لتصاعد أسعار الصرف. ومع ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لتشديد السياسات النقدية، تزداد تلك الضغوط قوّة. وقد تسبّب انتعاش الناتج بقوة خلال عام ٢٠١٠ في ارتفاع مستويات العمالة من جديد، وإن كان قسم كبير من فرص العمل الجديدة داخلا ضمن القطاعات غير الرسمية المنخفضة الإنتاجية.

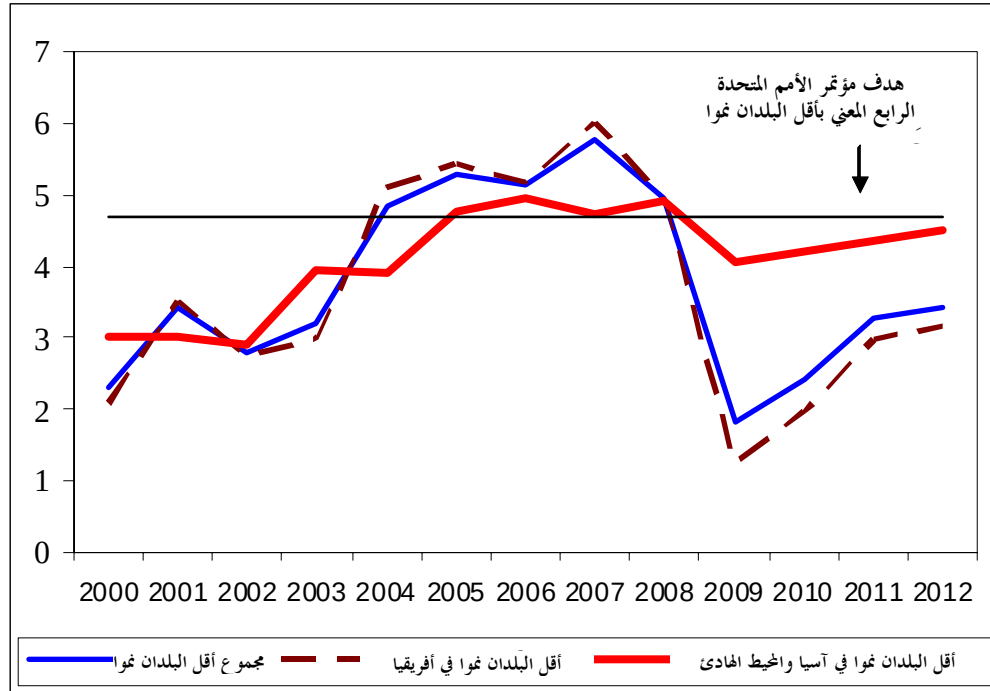
٢٧ - وقد استفادت أقلّ البلدان نموا من المناخ الاقتصادي الدولي الذي بات أكثر إيجابية بوجه عام، وإن كان أداؤها متفاوتا. وتستفيد أقلّ البلدان نموا في آسيا من أداء المنطقة القوي من حيث النمو، بينما تحيى البلدان المصدّرة للنفط في مجموعة أقلّ البلدان نموا في أفريقيا المكاسب من ارتفاع أسعار النفط، وتعاني معظم البلدان التي تستورد من الطاقة أكثر ممّا تصدره من تدهور في معدلاتها للتبادل التجاري، ممّا يبقّي معدلات نموّها المتوقّعة عند المستويات الأكثر اعتدالا. وفي المحمل، يُتوقع لمتوسط معدل نموّ نصيب الفرد من الدخل القومي في أقلّ البلدان نموا في آسيا أن يكون قريبا من معدل النمو المستهدف الذي حُدد في مؤتمر

الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١^(١)، بينما تشير توقعات عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي في أقل البلدان نمواً في أفريقيا سيقول عن ذلك المعدل المستهدف بكثير (الشكل الثالث).

الشكل الثالث

تباين معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل القومي في أقل البلدان نمواً^(أ)، مع كونها دون هدف مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً^(ب)

(كنسب مئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية.

(أ) لا يشمل الرسم البياني جميع البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نمواً. وقد أدرجت هايتي ضمن مجموعة أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

(ب) يُقصد بالهدف ذلك الذي حُدد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وهو تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٧ في المائة سنوياً. وقد عُبّر عن الهدف في الشكل بأرقام نصيب الفرد من الدخل القومي.

(١) ورد في مشروع برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ أن أقل البلدان نمواً ستحتاج إلى إبقاء معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي عند ٧ في المائة سنوياً خلال العقد المقبل لضمان خروج مزيد من البلدان من هذه الفئة (انظر A/CONF.219/3، الفقرة ١٢ (أ)). وفي الشكل الثالث، عُبّر عن ذلك الهدف بأرقام نصيب الفرد من الدخل القومي.

المخاطر ومكامن عدم التيقن

٢٨ - يحيط بتوقعات خط الأساس لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ عدد من المخاطر. ومن هذه المخاطر المشاكل المتصلة بالقدرة على استدامة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة النمو، وأوجه الضعف المتبقية في القطاع المالي الخاص، واستمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلّبها، وخطر انهيار دولار الولايات المتحدة الذي ما زال يلوح في الأفق.

التكشف المالي وضغط الديون السيادية في الاقتصادات المتقدمة النمو

٢٩ - ومع حدوث تحسّن طفيف في أرقام العجز المالي لدى اقتصادات مجموعة العشرين المتقدمة النمو، فإن هذه الأرقام لا تزال ضخمة، حيث يزيد متوسطها على ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي منطقة اليورو، يُتوقع أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي، حتى وإن كان ضعيفا، وتدابير الكشف المالي إلى انخفاض أرقام عجز الميزانيات ليصبح متوسطها ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١، ولكن يُتوقع مزيد من اتّساع العجز في الولايات المتحدة واليابان.

٣٠ - وما زالت هناك مخاوف كبرى إزاء استمرار تزايد المديونيات العامة، وهو أمر يرى الكثير من الجهات المعنية أنه من غير الممكن الاستمرار في تحمّل أعبائه في الأجلين المتوسط والطويل. وقد تجاوز بالفعل متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة النمو ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١١. وقد أدّت هذه المخاوف بالفعل إلى مزيد من خفض تقديرات القدرة على سداد الديون السيادية لاقتصادات عدّة بلدان متقدمة النمو منها إسبانيا وأيرلندا والبرتغال واليابان واليونان. وكما ذكر، أصدرت إحدى وكالات التصنيف مؤخرا كذلك توقعات سلبية بخصوص عبء مديونية الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الدعم المالي المقدم من المرفق الأوروبي لتحقيق الاستقرار المالي، استمرّ ارتفاع تكاليف اقتراض حكومات أيرلندا والبرتغال واليونان حتى كادت تبلغ مستويات يستحيل الاقتراض عندها. ولكن تظلّ هذه حالات استثنائية. وبالنسبة لمعظم الاقتصادات المتقدمة النمو، ظلت أسعار فائدة إصداراتها من السندات السيادية منخفضة حتى الآن. بل إن صافي تكاليف الاقتراض في كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة واليابان قد انخفض عن مستويات ما قبل الأزمة، وذلك نتيجة لأسعار الفائدة المنخفضة ولاّتباع سياسات تخفيفية كمّية قامت المصارف المركزية في إطارها بشراء كمّيات كبيرة من السندات السيادية. وفي الأجل المتوسط، يُتوقع أن ترتفع تكاليف الاقتراض السيادي

نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة من أثر تشديد السياسات النقدية وتخفف المصارف المركزية من حيازاتها من السندات الحكومية.

٣١ - وكرد فعل لتلك المخاوف، وفي محاولات للسيطرة على توقعات انخفاض معدلات الفائدة في الأجل الطويل، التزم العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو بالفعل بإجراء عمليات تصحيح لأوضاع مالياتها العامة. فعلى سبيل المثال، تهدف تدابير التقشف المالي التي اتخذتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى خفض العجز بنسبة تقدر بثماني نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وإن اختلفت خطط تصحيح أوضاع المالية العامة من بلد إلى آخر، فإنها تشمل تدابير لتقليص الإنفاق الحكومي، وتدابير لرفع معدلات الضرائب أو توسيع القاعدة الضريبية، وإصلاحات لنظم الرعاية الاجتماعية.

٣٢ - وكون مثل هذه الالتزامات كافيا لدرء وقوع أزمات في ما يتصل بالديون السيادية ليس بالأمر الجلي. وإذا لم يتسم الالتزام بتصحيح أوضاع المالية العامة بالمصداقية الكافية لخفض الدين العام، قد ترتفع أسعار الفائدة في الأسواق المالية على أي حال، مما يزيد من خطر التوقف عن السداد. وإذا بلغ في حدة تدابير التقشف أو طبقت في موعد سابق لأوانه على ضوء المرحلة التي بلغت على طريق الانتعاش، قد يتأثر كل من النمو الاقتصادي والعمالة سلبا، وقد يعترى القطاع المصرفي الذي لم يزل هشا مزيد من الضعف. وإذا تسبب ذلك في إيقاف محرك الانتعاش، قد تستمر نسب الدين العام في الارتفاع على الرغم من (أو بسبب) تدابير التقشف، مما يزيد من خطر التوقف عن السداد بنفس القدر. وحتى الآن، يبدو معظم البلدان الأوروبية بالأخص وكأن ما يقلقه بشكل رئيسي هو الخطر الأول، لا الثاني. ولكن المشكلة هي أنه لا يمكن ببساطة المفاضلة بين الخطرين لمعالجة أحدهما دون الآخر، فهما مترابطان: فضعف الانتعاش (نتيجة لتطبيق تدابير التقشف قبل أوانها على سبيل المثال) قد يؤدي إلى فقدان خطط تصحيح أوضاع المالية العامة لمصداقيتها في ضوء ازدياد صعوبة خفض نسب الدين العام.

بقاء القطاعات المالية في الاقتصادات المتقدمة النمو على ضعفها

٣٣ - في ظل برامج الإنقاذ الحكومية الكبيرة الحجم التي نُفذت على مدى العامين الماضيين، حوّلت مخاطر القطاع المالي الخاص، وبالأخص القطاع المصرفي، إلى القطاع العام. ومع ذلك، فإن القطاع المصرفي في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية لا يزال ضعيفا، وهو ما يعرض أيضا الانتعاش الاقتصادي لهذه البلدان لخطر الفشل بدرجة لا يُستهان بها. فعلى سبيل المثال، سيواجه العديد من المصارف في أوروبا ضغوطا متزايدة لضمان توافر التمويل لتجديد ديونها في الربع الثاني من عام ٢٠١١. ويؤدي ازدياد الترابط بين كشوف

ميزانيات المصاريف والحكومات إلى تفاقم المخاطر المتصلة بالديون السيادية، وإلى تفاقم ضعف النظام المصرفي. وفي الولايات المتحدة، ما زال هبوط أسعار المنازل المستمر منذ فترة والعدد الكبير لحالات الحجز على المنازل يولّدان ضغطاً على النظام المالي الأوسع.

٣٤ - وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت إصلاحات مالية في كثير من البلدان المتقدمة النمو، كما تمّ على الصعيد الدولي الاتفاق على حزمة جديدة من إصلاحات رأس المال والسيولة ("اتفاق بازل الثالث") تقضي بأن تحتفظ المصارف بكميات أكبر من رأس المال والاحتياطيات مقابل القروض غير المسددة. وتهدف التدابير إلى زيادة مرونة المصارف في مواجهة الظروف الأكثر اضطراباً التي تشهدها الأسواق المالية. غير أن معايير رأس المال والسيولة الجديدة هذه لا تنطبق إلا على المصارف. والمخاطر المشار إليها ليست محصورة في النظام المصرفي، ولكنها تؤثر على النظام المالي الأعم من خلال تداول أوراق مالية قيمتها مشتقة من أصل آخر، والترابط بين مختلف قطاعات الأسواق المالية بوجه عام. فإذا تهاوى ولو جزء واحد من أجزاء النظام المالي في بلد متقدّم النمو، قد تحدث تداعيات قوية على مستوى العالم. وقد أدى انخفاض أسعار الفائدة، مقروناً بضعف القطاع المالي في البلدان المتقدمة النمو، إلى انتقال كميات كبيرة من السيولة إلى أسواق تداول السلع الأساسية وأسواق الأسهم وحافظات الأوراق المالية في الاقتصادات الصاعدة. وكما حدث في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يمكن لتهاوٍ في الأسواق المالية في أحد الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية أن يتسبب في تراجع كبير في التدفقات المالية في إطار جولة جديدة من تقليل الاستدانة.

المخاطر المرتبطة بحدوث قفزة أخرى لأسعار السلع الأساسية

٣٥ - تشير توقعات خط الأساس إلى أن أسعار النفط وغيره من السلع الأولية ستهبط إلى مستويات أكثر اعتدالاً في النصف الثاني من عام ٢٠١١ وفي عام ٢٠١٢. غير أن الخطر يكمن في اشتداد الهزّات على جانب العرض، كتلك الناجمة عن الحالة في غرب آسيا وشمال أفريقيا على سبيل المثال. وهذا من شأنه أن يدفع أسعار السلع الأساسية إلى مستويات أعلى حتى عن مستوياتها الحالية، وأن يحدّ من النمو الاقتصادي العالمي مقارنة بتنبؤات خط الأساس.

٣٦ - وتشير نتائج محاكاة أجريت باستخدام نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية^(٢) إلى أنه من شأن استمرار الاتجاه الصعودي الذي سلكته أسعار النفط والسلع الأولية في الأشهر العشرة الماضية (إلى ما تجاوز افتراضات خط الأساس بنسبة ١٥ في المائة) ومواصلة تشديد

(٢) باستخدام نموذج السياسات العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (http://www.un.org/en/development/desa/policy/un_gpm.shtml).

السياسات النقدية كردّ فعل لارتفاع معدلات التضخم أن يؤدي إلى حدوث تباطؤ في نموّ الناتج العالمي الإجمالي بواقع ٠,٧ نقطة مئوية في عام ٢٠١١ ونقطة مئوية واحدة في عام ٢٠١٢. وستتضرّر الاقتصادات الآسيوية أكثر من غيرها، حيث سيتسارع التضخم بدرجة أكبر بسبب الاعتماد الشديد على الواردات من السلع الأولية. ومن المرجّح أن يتفاقم أثر ذلك على الطلب المحلي بسبب زيادة تشديد السياسات النقدية. وستشهد الاقتصادات المتقدمة النموّ كذلك ضعفا في الطلب. وستستفيد الاقتصادات المصدّرة للنفط وسائر السلع الأساسية من تحسّن مداولاتها للتبادل التجاري، ولكن حجم تلك المكاسب لن يكفّ لتعويض أثر الانخفاض في الطلب الكليّ في بقية العالم.

٣٧ - ويرتبط هذا الخطر في معظمه بالهزّات السلبية على جانب العرض. ولئن ظلّ من الصعب قياس الأثر الكميّ على وجه الدقّة، ثمة دلائل على أن ارتفاع وتقلّب أسعار السلع الأساسية يزدادان حدّة بسبب عوامل مالية من قبيل المضاربة على نطاق واسع في أسواق المعاملات الآجلة وتقلّب سعر دولار الولايات المتحدة وسلوكه اتجاهها نزوليا.

الاختلالات العالمية وخطر انهيار الدولار

٣٨ - بيّن الشكل الثاني أن الضعف ظلّ يعترى الدولار طوال العقد الماضي. وقد تخلّلت هذا المسار استثناءات مؤقتة بين فترة وأخرى؛ ونتجت مؤخرا استثناءات عن عملية تقليل المديونية في أعقاب الأزمة المالية العالمية مباشرة وخلال المراحل المختلفة لأزمات الديون السيادية التي أثّرت على منطقة اليورو. ويرتبط الاتجاه الهبوطي في الأجل الأطول بدور الدولار كعملة الاحتياطيات الرئيسية وبنمط النمو العالمي الذي تسبب في حدوث اختلالات عالمية. وقد أدت الاختلالات إلى زيادات تراكمية في الالتزامات الخارجية للولايات المتحدة التي يولّد نمط نموّها عجزا كبيرا في الميزان التجاري، يقابله فائض تجاري كبير في أماكن أخرى كالألمانيا واليابان والصين وغيرها من البلدان الآسيوية المصدّرة الرئيسية والبلدان المصدّرة للنفط. ويستمر وضع الديون الخارجية للولايات المتحدة في الضغط النزولي على الدولار.

٣٩ - وقد تضاعفت الاختلالات العالمية نتيجة لانهيار التجارة العالمية وانضغاط الطلب الكلي. وبدأت الاختلالات تتّسع ثانية مع الانتعاش، وإن كان بصورة معتدلة. وانخفض عجز الولايات المتحدة من ذروته البالغة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الكساد إلى أدنى مستوى له، ويساوي ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، ثمّ اتّسع مرّة أخرى ليصل إلى ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يبقى عند حوالي ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وانخفض فائض الصين من ذروته البالغة ١٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي

٥ في المائة في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يستمر تضائل الفائض إلى ما دون ٤ في المائة في عام ٢٠١٢ نتيجة للزيادة التراكمية في قيمة الرمنيني في السنوات القليلة الماضية ولسياسات دعم الاستهلاك المحلي. وكذلك تضائل فائض ألمانيا قليلا، لكنه ظلّ عند ٦ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، وتشير التوقعات إلى بقائه فوق الـ ٥ في المائة. غير أن الحساب الجاري لمنطقة اليورو ككلّ متوازن تقريبا. وبلغ فائض اليابان حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن ينخفض بشكل ملحوظ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وانخفض فائض البلدان المصدرة للنفط في غرب آسيا وشمال أفريقيا من نسبة تزيد على ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام السابقة لعام ٢٠٠٨ إلى نحو ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد تعافت الفوائض قليلا بعد ذلك، ولكن يُتوقع لها أن تبقى دون الـ ٥ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

٤٠ - وتشير التوقعات إلى أنه في الأجل القريب، ليس من المنتظر أن تعود الاختلالات العالمية إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية. غير أنه حتى إذا لم تتحسن الاختلالات العالمية بقدر كبير في الأجل القريب، فإن التسوية الضمنية في أرصدة الأصول والخصوم الدولية ستواصل تحركها في اتجاه خطر. وكانت الموجة الأخيرة لانخفاض قيمة الدولار مدفوعة أيضا بعوامل أخرى، منها فروق أسعار الفائدة بين اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى، وتنامي القلق بشأن القدرة على تحمّل أعباء الدين العام للولايات المتحدة الذي يمتلكه الأجانب ٥٠ في المائة منه. وقياسا بمؤشر سعر الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى، بلغ سعر الدولار أدنى مستوى له منذ سبعينيات القرن العشرين. وكان انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات العديد من الاقتصادات الصاعدة كبيرا كذلك. ونتيجة لذلك، فإن تكبّد مزيد من الخسائر (المتوقعة) في القيمة الدفترية لاحتياطيات النقد الأجنبي الضخمة المحتفظ بها قد يتسبّب في أزمة على صعيد الثقة في عملة الاحتياطيات، مما يعرّض النظام المالي العالمي بأسره للخطر.

التحديات المتعلقة بالسياسات

٤١ - يمثل التعامل مع هذه المخاطر ومكان عدم التيقّن تحديات خطيرة على صعيد السياسات للحكومات في جميع أنحاء العالم. وجميع المخاطر عابرة للحدود، وهي مخاطر مترابطة إلى درجة كبيرة. وقد حدث تحوّل في سياسات الاقتصاد الكلي في معظم البلدان المتقدمة النموّ خلال عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١ صوب مزيج من الاحتواء على صعيد السياسة النقدية والتقيّص على صعيد السياسة المالية، بينما تحوّل كثير من البلدان النامية إلى تشديد السياسات النقدية بالترافق مع اتخاذ مواقف احتوائية على صعيد السياسة المالية.

وتشير التوقعات إلى أنه خلال بقية عام ٢٠١١ وفي عام ٢٠١٢، ستتخفف بلدان أكثر وأكثر من تدابير الدعم، النقدي منها والمالي. وتختلف التحدّيات من بلد إلى آخر، ممّا يستدعي اتخاذ مواقف مختلفة في مجال السياسات، بيد أنه كما ذكر، ليست المواقف الوطنية المتخذة حاليا في مجال السياسات مُرضية على الإطلاق من حيث معالجتها للمخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي، بل إنّها قد تفاقم تلك المخاطر. ولكي يكون الانتعاش الاقتصادي العالمي أكثر قوة وتوازنا واستدامة، فإن توجّهات السياسات الخمسة التي نوقشت بشيء من الإسهاب في منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١١ ما زالت وجيهة.

٤٢ - فأولا، على البلدان المتقدّمة النموّ على وجه الخصوص أن تحرص على عدم البدء في تطبيق سياسات التقشّف المالية قبل الأوان في ظل واقع الانتعاش الذي ما زال هشا، وفي ظلّ شيوع مستويات البطالة العالية. وما زال لدى العديد منها متسع مالي كبير بما يكفي لاتخاذ إجراءات تحفيزية إضافية في الأجل القصير. وينبغي لخطط تصحيح أوضاع المالية العامة، لكي تتسم بالمصداقية، أن تركز على القدرة على تحمل أعباء الديون العامة في الأجل المتوسط. وينبغي تنسيق مثل هذه الإجراءات في ما بين الاقتصادات الرئيسية على النحو الكفيل بتنشيط النمو العالمي، فهذا سيوفّر أيضا طلبا خارجيا للاقتصادات التي استنفدت ما لديها من متسع مالي. وإذا لم تكن هناك حوافز مالية صافية جديدة ولم ترجع المصارف بشكل أسرع إلى إقراض القطاع الخاص، فسيظل النموّ ضعيفا على الأرجح في كثير من البلدان في المستقبل المنظور. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، يتمثل التحدي في تجنب أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، وارتفاع قيمة العملة نتيجة لفترات تدفق رؤوس الأموال، إلى تآكل النمو ودخول اقتصاداتها دورة ازدهار وكساد أخرى. وينبغي للسياسات المالية، وسياسات الاقتصاد الكلي بوجه عام، أن تكون جزءا من إطار شفاف معاكس للدورة الاقتصادية ينطوي أيضا على ضوابط لتوخي الحصافة في النشاط المالي وضوابط لرؤوس الأموال يمكن أن تكون بمثابة أدوات فعّالة للتخفيف من أثر تقلّب تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل. وينبغي أن توفّر السياسات الاجتماعية المعززة الحماية الكافية لدخول الفقراء والضعفاء من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة.

٤٣ - وثانيا، ينبغي في الوقت ذاته إعادة تصميم السياسات المالية لكي يتعرّز تأثيرها على العمالة ولكي تساعد في عملية التحوّل إلى تعزيز التغيير الهيكلي لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة في الأجلين المتوسط والطويل. وبالنسبة للبلدان المتقدمة النموّ والنامية على السواء، تتمثل السياسة الحصيفة في استهداف الاستثمارات العامة من أجل التخفيف من اختناقات البنى التحتية التي تعوق بلوغ إمكانات النمو، وكذلك من أجل التصدي للتحديات البيئية، بما في ذلك التعجيل بعملية "تخضير" قطاعات الطاقة بتشجيع الابتكار التكنولوجي لتعزيز

كفاءة استخدام الطاقة ونشر مصادر الطاقة المتجددة المنخفضة الكربون على نطاق واسع^(٣). وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، ثمة أولوية إضافية هي الاستثمار في زراعة المواد الغذائية على نحو مستدام ودعم التنوع الاقتصادي لتعزيز الأمن الغذائي والحد من شدة التأثير بالهزات النابعة من الأسواق العالمية في الأجل المتوسط.

٤٤ - ويمكن التحدي الثالث في الاهتمام إلى مزيد من علاقات التلاحم بين الحوافز المالية والنقدية، مع معالجة أي آثار ضارة غير مباشرة قد تنشأ دولياً في شكل زيادة في توترات العملات وتقلب في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل. وهذا سيتطلب التوصل إلى اتفاق على الصعيد الدولي بخصوص حجم وسرعة وتوقيت سياسات التخفيف الكمي ضمن الإطار الأوسع لأهداف معالجة الاختلالات العالمية. وهذا سيتطلب بدوره مراقبة ثنائية ومتعددة الأطراف أكثر قوة، وذلك بطرق منها تقييم الآثار غير المباشرة والمخاطر التي تهدد النظم بأسرها. وبينما أقرّ بهذه الضرورة كل من مجموعة العشرين واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، يجب الإسراع بإحراز تقدّم في صياغة إطار تنفيذي لإتاحة اتخاذ إجراءات متضافرة في الوقت المناسب للتصدي للمخاطر الرئيسية المحيطة بأسواق العملات والأسواق المالية العالمية في الوقت الحالي، وللتنبه عندما يكون من المحتمل مثلاً أن تؤثر السياسات النقدية في البلدان المتقدمة النموّ الرئيسية على حجم وتكوين التدفقات الداخلة إلى الاقتصادات الصاعدة وغيرها من البلدان النامية. وينبغي بالتالي أن تكون الأسبقية للحلول السياسية التعاونية، فهي القادرة على تحقيق النتائج الأفضل بالنسبة للاقتصاد العالمي والتخفيف من الضغط الذي تواجهه البلدان النامية لكي تتخذ تدابير قوية للتخفيف من تأثير تقلب تدفقات رأس المال. وينبغي لهذه الحلول السياسية التعاونية أن تشمل أيضاً إصلاحات أعمق للأنظمة المالية (الدولية)، بما فيها ما يهدف إلى معالجة المخاطر الموجودة خارج النظام المصرفي التقليدي (صيرافة الاستثمار والصناديق التحوطية وأسواق المشتقات وما إلى ذلك). ولعلّ باشرط الاحتفاظ باحتياطات أكبر و/أو تقديم

(٣) للتعرف على ما يتصل بذلك من تحديات وفرص، انظر الإصدار التالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: (Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication Paris, United Nations, 2011)، وهو متاح على العنوان الإلكتروني: (http://www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/GER_synthesis_en.pdf)؛ وانظر أيضاً: World Economic and Social Survey 2011: The Great Transformation -- Technological Revolution for a Green Economy (United Nations publication, Sales No. E.11.II.C.1) ويشير كلا التقريرين إلى أنه ينبغي إنفاق ما لا يقل عن ٢ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي على الاستثمارات في التكنولوجيا الخضراء للتغلب على التحديات البيئية العالمية الرئيسية، بما في ذلك تجنب المخاطر الكارثية لتغير المناخ، وزيادة استدامة إنتاج الأغذية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وتعزيز المرونة في مواجهة الأخطار الطبيعية.

ضمانات لقيام المؤسسات غير المصرفية باستثمارات في حافظات الأوراق المالية عبر الحدود، وبوضع حدود لحيازات المستثمرين الماليين في أسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية وأسواق المشتقات، قد يصبح من الممكن أيضا المساعدة على إزالة بعض التقلب الذي تتسم به تدفقات رؤوس الأموال والتخفيف من تأثير العوامل المالية على تقلب أسعار السلع الأساسية. ولن توفر هذه التدابير بأي حال من الأحوال الحماية الكافية من التقلبات المستمرة في أسعار المواد الغذائية والطاقة وسائر السلع الأساسية. ولذلك، سيتعين القيام بأكثر من ذلك بكثير لتحسين الظروف بحيث تكون إمدادات تلك السلع الأساسية أكثر استدامة. وسيتعين استكمال مجموعات الإصلاحات المالية هذه بإصلاحات أعمق لنظم الاحتياطيات العالمية تصبّ في اتجاه تقليل الاعتماد على الدولار باعتباره عملة الاحتياطيات الرئيسية الوحيدة، وذلك بطرق منها تجميع الاحتياطيات دوليا بصورة أفضل (من خلال توطيد التعاون بين صندوق النقد الدولي والآليات الإقليمية للتعاون المالي على سبيل المثال) وتعزيز دور حقوق السحب الخاصة كوعاء للسيولة الدولية، مع توسيع سلّة العملات التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة بعملات يكون من بينها عملات البلدان النامية الرئيسية.

٤٥ - ويكمن التحدي الرابع في ضمان توفير الموارد الكافية للبلدان النامية، ولا سيما تلك التي ليس لديها سوى قدر ضئيل من متسع التصرف المالي والتي لديها احتياجات إنمائية كبيرة. فتلك الموارد مطلوبة، على وجه الخصوص، للتعجيل بإحراز تقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وللاستثمار في نمو مستدام ومرن، وذلك بالأخص بالنسبة لأقل البلدان نموا. وإلى جانب الوفاء بالتزامات المعونة القائمة، على البلدان المانحة أن تنظر في وضع آليات لفضّ الارتباط بين تدفقات المعونة وبين دوراتها الاقتصادية تجنّبا لحدوث نقصان في الوفاء بالتزامات عند الأزمات، ففي تلك الأوقات تكون البلدان المتلقية في أمسّ الاحتياج إلى المعونة الإنمائية.

٤٦ - ويكمن التحدي الخامس في الاهتمام إلى سبل إيجاد تنسيق فعّال وذي مصداقية في مجال السياسات في ما بين الاقتصادات الرئيسية. وفي هذا الصدد، يتعيّن أن يتم بشيء من الاستعجال إضفاء مزيد من التحديد والطابع التنفيذي على إطار مجموعة العشرين لإعادة التوازن على نحو مستدام. فوجود أهداف واضحة يمكن التحقق منها في ما يتصل بالنتائج المرجوة من السياسات سيساعد على إخضاع الأطراف للمساءلة، بينما سيمثل احتمال فقدان السمعة في حال عدم الامتثال دافعا للتقيّد بالاتفاقات في مجال السياسات.